الحضور اثناء التجمع

الاطفال شاركوا لتحقيق احلامهم

المشاركون فيه دعوا لإحالة غير محددي الجنسية إلى القضاء

«تجمع الإرادة» يناشد صاحب السمو التدخل لحسم ملف «البدون»

- الفضلي: قمع «الداخلية» لتجمعات البدون السلمية بعيد عن تقاليدنا الإسلامية
- الشمري: يجب على الجميع استنكار ما حدث لإخواننا البدون
- الدمخي: التعامل الأمني مع هذا الملف فشل فشلاً ذريعاً منذ عام 1986
- الحصبان: قضية البدون ستدخل الكويت من ثاني أخطر بوابات التاريخ وهي الحريات

الدمخي متحدثا

.. والطاحوس ايضا

شهدت ساحة الإرادة تجمعا تضامنيا مع فئة غير محددي الجنسية «البدون»، نظمه عدد مجاميع حقوقية وقوى شبابية بمشاركة عدد من السياسيين الذين ناشدوا سمو الامير التدخل السريع وإحالة الملف بأكمله الى القضاء حتى يأخذ كل ذي حق حقه.

وقال المحامي محمد الفضلي والذي نظم التجمع بالتعاون مع الناشطة ايمان الشمري بان التجمع جاء على خلفية الاحداث المؤلمة التي حدثت في مظاهرة البدون في يوم 2 اكتوبر الماضي مناشدا سموة بضرورة إحالة ملف البدون الى القضاء.

واضاف الفضلي ان تصرف وزارة الداخلية في قمعهم لتجمعات البدون السلمية هي تصرفات غير حضارية وبعيدة كل البعد عن تقاليد اسلامنا مطالبا اياهم بضرورة حسن التعامل مع البدون العزل.

واستغرب الفضلي من تعامل الحكومات المتعاقبة ومواب الامة في هذة القضية الشائكة قائلا كيف نضعهم في الجبهات الأولى ونسلمهم الاسلحة للدفاع عنا وهم مواطنين بصورة غير شرعية.

ومن جهتها قالت الناشطة ايمان الشمري باننا شاهدنا اليوم وتاكدنا من ان حكوماتنا المتعاقبة تخاف ولا تخجل ابدا في حلحلة قضية البدون.

واضافت الشمري الى ان الشيخ الراحل عبدالله السالم قد أسس دولة القانون وليس دولة الفوضى مطالبة الجميع للتداعي في استنكار ما حدث لإخواننا البدون.

واكدت الشمري ان الحكومة مسئولة كل المسؤولية في حل قضية البدون باكملها مشيرة الى اننا تأملنا خيرا في اغلبية مجلس الامة الحالية والتي للاسف لم يضيفوا شيئا لهذه القضية.

وكشفت الشمري بان هناك 120 الف بدون يعانون الامرين بانتهاكات واضحة لحقوق الانسان والمواثيق الدولية مطالبة الجميع بالتداعي للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين.

وبدورة قال عضو حقوق الإنسان النائب عادل الدمخي بان قضية البدون لا يمكن ان تتجاوزها باي حال من الأحوال وان التعامل الأمني مع هذة القضية قد فشل فشلا ذريعا منذ 1986 حتى الان.

واضاف الدمخي استغرب من تعامل وزارة الداخلية واستمرار العنف بهذا الشكل متاسفا على حال الجهاز المركزي الذي صبغتة الصبغة الأمنية.

واشار الدمخي ان حرمان البدون من التعبير السلمي والتعامل معهم بقوة وازدياد وتيرة الاعتقالات والسجن غير مبرر اساسا مؤكدا بان جمعية حقوق الانسان قد رصدت حجم التعامل السيئ مع مظاهراتهم بالتعامل العنيف جدا في هذا تجمعاتهم السلمي.

واضاف الدمخي ان القضية قد تطورت واصبحت قضية عالمية وتعتبر القضية الأولى هي قضية البدون في الامم المتحدة في ملف الكويت مشيرا الى ان عضو الكونغرس قد حمل هذة القضية الان واصبحت مسيئة لنا وللدولة.

وطالب الدمخي الجميع بضرورة الاعتراف بان الكويت والجهاز التنفيذي قد فشلوا في حل هذة القضية، مطالبا بايجاد قانون واضح للحقوق المدنية والإنسانية تحترم كرامات الناس.

واكد الدمخي اننا كاغلبية برلمانية قد وضعنا هذا القانون وناقشناه وكانت له اولوية بالنسبة لنا واستدعينا ممثلين البدون شرعيين امام الحكومة والجهاز في نقاشاتنا متاسفا من تواجد الجهاز التنفيذي الذي لم يحل المشكلة ومتاسفا ايضا لحل المجلس وعدم اعطائنا الوقت الكافي لحل القضية مطالبا بوضع قانون يكفل لهم حق التقاضي.

واشار الدمخي بان هناك اكثر من اقتراح لحل قضية البدون ومنها الجوازات المزورة متاسفا عدم وجود وقت مؤكدا بان قضية البدون ليست قضية أمنية مطالبا إياهم بضرورة التعامل مع هذة القضية بإنسانية ومدنية.

ومن جانبة قال عضو لجنة تقصي الحقائق لأحداث البحرين دوخي الحصبان ان قضية البدون قد استمرت لتصف قرن وان المرحلة المقبلة ستكون خطرة.

واضاف الحصبان ان قضية البدون قد وقعت في مستنقع سيء وهي ستدخل الكويت من ثاني اخطر بوابات التاريخ وهي الحريات، مشيرا الى انه في عام 1990 قد سالت دماء هذة الشريحة واسروا مع اسرانا.

وكشف الحصبان ان سمو الشيخ جابر المبارك عندما تلقى لقب السمو من والد الجميع لم يسمو بهذا اللقب مؤكدا بان هناك مجموعه ساذجة تنظر للبدون على انهم بدون ولا تطبق عليهم القوانين التي كفلها الدستور الكويتي، مشيرا الى ان الحقوق الدستورية قد فرضها الشرع بمواد دستورية تخاطب الافراد كافة دون تحديد جنسية ايا منهم.

وطالب الحصبان جهابذة القانون بالاستشارات الفاسدة ان ينتشلوا الكويت من الظلم الذي تتعرض له بسبب هذة الفئة مطالبا اهل الكويت بان لا يكونوا كالثور الاخر الذي اكل من قبل اصحاب البراقع والاقنعه.

وكشف الحصبان ان استخدام البراقع العسكرية والاقنعة والمطاطيات والقنابل ذكرنا بما تعرضت له الكويت في الثمانينات عندما ضربت السلطة اهل الكويت وقاموا بتفكيك المجتمع.

واشار الحصبان ان مخطط تفكيك الشعب قد بدء منذ فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء واول فئة ضربت هي الشيعة وبعدها خرجت لنا الظاهرة الجويهلية لضرب القبائل..

- الحميدي: القضية ترصد من الخارج وتعد بها تقارير خارجية وستسيء للكويت
- الكريوين: السلطة التنفيذية انشغلت بالصراع مع السلطة التشريعية وتناسوهم

وتفكيك المجتمع.

ولفت الحصبان ان بعض التيارات التي تلبس عباءة الاسلام بعيدة كل البعد عن الاسلام مطالبا الكويتين المؤتمنين في بيوتهم بعدم الاطمئنان وذلك لان الهراوات التي ضرب فيها البدون سياتيها يوم وتجد الطريق الى ظهوركم.

واستغرب الحصبان من دعم الاغلبية لسمو الشيخ جابر المبارك الذي تفاجأ بهم وتفاجأوا به مشيرا الى ان هناك هجمة عالمية ضد الكويت بهذا الجانب مستذكرا قول الامير الوالد عندما كان في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية بان هؤلاء ابناء الكويت.

وبدورة قال المحامي محمد الحميدي بانه من واجبنا الإنساني ان نتنصر لهذة القضية موجها رسالتين الأولى لوزير الداخلية ان يتعامل مع هذة القضية بكل حس إنساني حقاقا على أرواح الابرياء وسمعه الكويت خارجيا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بعدم التعسف في استخدام القوة.. مستغربا من اعتقالات اليوم وهي مخالفة لمواد 31/ 32 من الدستور الكويتي.

واستكمل الحميدي حديثه في توجيه رسالته الثانية لصاحب السمو بان قضية البدون ترصد من الخارج وتعد بها تقارير خارجية وستسيء للكويت بانتهاكاتها لافتا الى ان التفات المجتمع الدولي علينا سيصدر توصيات ستفرض علينا رغما عن انف الحكومة مثلما فرضت تنفيذ 134 توصية في مملكة البحرين

واشار الحميدي ان الجهاز المركزي هو صاحب جميع المشاكل ولا يملك حلول واقعية وان إخواننا البدون يجب الوقوف معهم والفزعة لهم.

- الشليمي: كفاهم ما لقوه من إجحاف ونكران من النواب والحكومة
- الطاحوس: ما حصل مع البدون لا يمكن قبوله وتعامل وزارة الداخلية الأمني مرفوض

وبدورة قال امين سر جمعية المحامين المحامي ناصر الكريوين بان هذة القضية تحتاج منا الى جهود كثيرة وكبيرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع مشيرا الى ان نصوص القانون التي درسناها وندرسها لا يوجد فيها آليات تمنع حرية الراي.

واشار الكريوين الى ان السلطة التشريعية والتنفيذية هم ربانان في مركب واحد ولا يوجد جدوي من تواجدهم دون وجود حلول لهذة القضية مستغربا من قيام السلطة التنفيذية بانشاء جهاز لم يساهم بحل المشكلة.

وسال الكريوين باي صفة يقوم رئيس الجهاز بعقد اجتماع مع قائد عام دولة خليجية وباي صلاحية مناسبا من أعطاء هذا الشخص هذه الصلاحيات للاجتماع وبحث حالة البدون.

وأكد الكريوين انه يجب اعتقال البدون واحالتهم للقضاء وذلك لانهم مقيمون بصورة غير قانونية مشيرا الى ان من ساهم بتفاقم مشكلتهم هو انشغال السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية بمشاكلهم السياسية وتناسوها.

واكد الكريوين ان قضية البدون قد تعرضت لتسييس عالي ولم تحل مطالبا بانطلاق الحملة الأولى لحل هذه المشكلة من المواطنين والبدون وليست من السلطات الموجودة من خلال وضع شريط اصفر حتى نحل هذة المشكلة.

وبدورة قال رئيس حركة 11/11 ناصر الشليمي بان قضية البدون لقيت من الاجحاف والنكران من النواب والحكومة الكثير.

واضاف الشليمي بان من يتاجر بقضية البدون ويتكلم عن حلول لها هو اكبر حليف للحكومة ووزير الداخلية مشيرا ان البدون يضربون من زمان ونواب الامة لم يتحركوا ولم يجدوا حلا لهم من سنوات مستغربا من ملاحقة الحكومة لهم.

واكد الشليمي بانة يجب علينا ان نحاسب الحكومة ووزير الداخلية محاسبة عسيرة على تعاملهم مع قضية البدون مشيرا الى ان هناك نوابا قد صمتوا صمت القبور مطالبا مؤسسات المجتمع المدني بالتدخل وقاطعا حديثه بعد تدخل عدد من الجمهور لعدم تسيس القضية بقولة «سانوقف عند هذا الحد لعدم السماح للبعض بتخريب التجمع».

وبدورة اكد النائب خالد الطاحوس بان حضورنا اليوم هو لنصرة قضية البدون فقط والتي تحتاج منا لوقفة جادة.

واضاف الطاحوس بان ما حصل مع البدون لا يمكن قبوله وان تعامل وزارة الداخلية مرفوض وان التعامل الأمني لا يمكن ان تقبلة وان اي تعسف هو تعسف لأبناء الكويت بأكملة.

واشار الطاحوس بان البدون قد وقفوا مع الكويتين في أحلك الظروف وعدم تقديم اقتراحات للبدون فيه إجحاف لنا مشيرا الى ان هذه الفئة لا تستحق ان تضرب بهذة الطريقة المنافية لكل الأعراف والقوانين.

واكد الطاحوس بان قضية البدون هي قضية ويجب ان تحسم مناشدا سمو الامير التدخل لنصرة هذه الفئة المظلومة التي ظلمت بشتي انواع التمترس والاضطهاد مشيرا الى ان جميع الحكومات لا تريد حل قضية البدون.

واقسم الطاحوس باننا لن نتخلى عنهم واقسم بالله ان دفاعنا اليوم هي قضية مبدا وليست تكسب انتخابي مطالبا بإعطائهم حقوقهم.

واستغرب الطاحوس من تحركات السلطة في هذا الجانب متسائلا اتريد السلطة للمجتمع الدولي ان يتدخل بالكويت ويحل القضية وهذا امر غريب.. ونحن امام حكومة لا تسمع مؤكدا باننا مستغربين بالدفاع عنه..

ومن جانبة قال احد قرباء المتظاهرين البدون الذي دخلت رصاصة في عينة بان التقرير المبدئ للبتيم عبداللطيف النيهاني قد امد وجود انفجار في قرنة العين وعاهة مستديمة.

أعربت عن احترامها وتقديرها للآراء التي طرحت خلال تجمع «الإرادة»

«الداخلية»: المنظمات الدولية تتابع كل ما يتخذ من إجراءات لصالح «البدون»

- واجبنا حماية التظاهر السلمي الملتزم ومواجهة أي محاولة للتعدي على هيبة الشرطة
- الإساءة لسمعة الكويت ونشر صور ولقطات مفبركة عبر مواقع التواصل عمل غير وطني ويحمل توجهات خارجية مرفوضة

أكدت وزارة الداخلية ان المنظمات الدولية وعلى راسها المعنية بحقوق الانسان على اطلاع وتتابع كل ما تتخذه الوزارة وغيرها من هيئات ومؤسسات الدولة المعنية من اجراءات تنفيذية لصالح المقيمين بصورة غير قانونية.

وأعربت الداخلية في بيان صحافي أمس، عن احترامها وتقديرها لكل الآراء التي طرحت خلال التجمع الذي شهدته الساحة المقابلة لمجلس الأمة تحت شعار «تجمع الارادة الانسانية» وما تناوله المتحدثون من آراء عن المقيمين بصورة غير قانونية بعيدا عما تخللها من عبارات تشكيك وادعاءات تعبر عن رأي قائلها.

وأكدت في هذا الصدد قدرة أجهزتها وحرصها على فرض الأمن والاستقرار لكنها في الوقت ذاته تحترم حرية الرأي والتعبير باعتباره حقا مصونا بموجب الدستور والقانون.

وشددت على حماية التظاهر السلمي الملتزم بعرض القضايا والمشاكل التي يعاني منها المواطن والاستماع بكل الود والاحترام دون تطاول او محاولة التعدي على هيبة الشرطة والتي لها الحق بكل صراحة ووضوح في مكافحة أعمال الشغب والعنف والاشارة واتلاف المرافق العامة والخاصة وإشعال الحرائق واغلاق الطرق ورشق الحجارة والحاق الاصابة وايقاع الخسائر وتعطيل أجهزة الطوارئ من أداء دورها الانساني والخدماتي في انقاذ حياة مصاب ونقل جريح.

واضافت الوزارة ان الإساءة لسمعة الكويت والأشخاص والأجهزة العاملة والتقليل من شانها وما تؤديه من مهام وجهود ونشر صور ولقطات مفبركة وادعاءات كاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي واصدار مطبوعات وتوزيع منشورات ليس من الوطنية في شيء ويحمل توجهات خارجية مرفوضة.

واشارت الى أن من حملوا الاعلام الوطنية بيد وأشعلوا الحرائق وألقوا المرافق بيد اخرى وقدموا الزهور ورشقوا رجال الأمن بالحجارة وأصابوهم وأصابوا انفسهم لا يدركون معنى الوطنية التي يتغنون بها ويحرصون على حمل جنسيتها التي تتطلب منهم الهدوء والتروي حتى تتمكن الجهات المعنية من اتخاذ اجراءاتها لمنح من يستحق وتوفير الحياة الكريمة لمن لا يستحق وهي عازمة على تحقيق ذلك.

واكدت ان أعمال التظاهر والاحتشاد واثارة الرأي العام عبر مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام واثارة منظمات حقوق الانسان وترديد الاساءات والادعاءات والتعليقات والصور وغيرها من وسائل التحريض على الشغب لن تحقق لهم شيئا بل تطيل أمد تحقيق مطالبهم.

وأوضحت ان ما قيل عن الجوازات المزورة التي حصل عليها المقيمين بصورة غير قانونية شان يخصهم ولا دخل للوزارة فيه وان كل جواز ثبت تزويره تم اتخاذ الاجراءات القانونية بشانه أما اللعب على وتر الفتنة الطائفية والوحدة الوطنية فهو الحبل المتين الذي لا يستطيع أيا من كان العبث به.

ونفت وجود اية اختلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في تطبيق القوانين المتعلقة بفئة المقيمين بصورة غير قانونية كما لم تتعرض أوضاع هذه الفئة لاية محاولات للتسييس مؤكدة حريصها على لسان النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الذي قطع على نفسه عهدا بتبنيه شخصيا هذه القضية والعمل على ايجاد حل نهائي لها بالتعاون والتنسيق مع اللجنة المركزية لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية والذي حقق الكثير منها.

وقالت ان أي تشكيك لنوايا وجهود الوزارة في حل قضية المقيمين بصورة غير قانونية هي محض افتراء ولا أساس له من الصحة وان كل ما يتردد ويقال هو بعيد كل البعد عن الواقع العملي لحل هذه القضية.